**فاطمة الزهراء نصار**

**التكليف النهائي: مادة النظم السياسية المقارنة**

**السؤال الأول: ما هي مصادر شرعية النظام السياسي تحديداً حسب ماكس ويبر؟ وما تأثير العولمة في مصادر الشرعية هذه؟ بمعنى، هل أدت العولمة وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول في النظام الدولي إلى تآكل مصادر الشرعية التقليدية للدولة أم أضافت إليها مصادر شرعية جديدة؟**

لقد كان صلح وستفاليا 1648 هو المعاهدة التي أسست لقواعد القانون الدولة وحددت أسس شرعية النظام السياسي، وكان الحجر الأول لتأسيس النظام الأوروبي المعاصر. وأرسى هذا الصلح مبادئ الدولة القومية والقواعد المنظمة للعلاقات الدولية، ومن بين أهم هذه القواعد:

1. مبدأ الولاء القومي: الذي يعني أن يكون ولاء الأفراد والشعوب هو لجنسهم (القوم) وليس للدين أو للكنيسة، وأن تصبح علاقة الفرد بالكنيسة علاقة خاصة به لا تتدخل فيها الدولة، وهو ما يعني الفصل بين الجانب العقائدي وأمور السياسة والحكم. وتكمن أهمية هذا المبدأ في وقف الحروب والصراعات الدينية.
2. مبدأ السيادة: ويعني سلطة الدولة وسيادتها في الانفراد التام بإصدار قراراتها داخل حدود إقليمها ورفض الامتثال لأية قرارات خارجية إلا بإرادتها وبما يضمن مصالحها، وهو ما يعني أن الدولة سيدة قرراها، ويؤسس هذا المبدأ للعلاقات بين الدول التي تقوم على أساس التمسك بالسيادة وحق كل دولة في تحقيق مصالحها في ضوء قوتها.
3. مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: ويرتبط هذا المبدأ بالسيادة الداخلية للدولة، وهو يعني حق كل دولة في اختيار كافة أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحرية تامة دون تدخل من جانب أي قوى خارجية، وقد ارتبطت العلاقات الدولية بهذا المبدأ لحقب طويلة، ونص عليه بوضوح ميثاق الامم المتحدة عام 1945م.

وهكذا حدد صلح وستفاليا القواعد الأولية للعلاقات بين الدول القومية ذات السيادة التي ترفض التدخل في شؤونها الداخلية، وتسعي لتحقيق مصالحها القومية. كما أنه ركز على إرساء مبدأ المساواة بين الدول. وما يهمنا هنا هو الدور الذي لعبه هذا الصلح من أجل صياغة مبدأ سيادة السلطة السياسية واستقلالية الدولة. ومنذ ذلك الوقت؛ عرفت السلطة السياسية الكثير من المبادئ التي عملت على تنظيمها وتحديد صلاحياتها من خلال مساهمات الكثير من المفكرين والفلاسفة على تحديد أسس الشرعية السياسية وفق التطورات التاريخية والسياسية والاجتماعية. ومن أهم المفكرين الذين اشتغلو على أسس شرعية النظام السياسي نجد عالم الاجتماع الألماني ماكس ويبر الذي عمل على تطوير نظريات الشرعية السياسية.

**مصادر شرعية النظام السياسي عند ماكس ويبر**

لقد عرف ويبر الدولة الحديثة بناء على عنصرين أساسيين هما: المشروعية والسلطة السياسية؛ حيث تقوم المشروعية على أساس التوافق بين السلطة السياسية وقيم ومفاهيم الشعب، أي أن المواطن يقبلها بوصفها سلطة صحيحة. وتكون السلطة السياسية في هذه الحالة هي الوحيدة التي تحتكر حق استعمال القوة من أجل تنفيذ القانون، ولا تمتلك هذا الحق إلا من خلال توافقها مع قيم الشعب. وهنا نلاحظ أن هذا التوافق هو المفتاح الوحيد لقيام الدولة القومية وليس القوة فقط. ومن هنا فقد عرف ويبر الدولة الحديثة على أنها "تنظيم سياسي قهري مستدام حازت إدارته حق احتكار الاستعمال المشروع للقهر المادي لإنفاذ القانون".

وهكذا نرى أن امتلاك السلطة من أهم العناصر التي تحدد مشروعية النظام السياسي، والتي لا يمكن لأي بناء اجتماعي أن يتواجد بدونها، فالسلطة وحدها هي التي تحقق حالة "الضبط الاجتماعي". والسلطة عند ماكس ويبر تكون إلزامية لكلا الطرفين؛ حيث إن الطرف الأول يُعطي الأوامر ليقوم الطرف الثاني بتنفيذها، ويمكن للسلطة صاحبة الشرعية أن تستخدم القوة اللازمة من أجل تنفيذ أوامرها. ولكن ما هي مصادر هذه الشرعية التي تعتمد عليها السلطة السياسية؟ لقد حدد ويبر مجموعة من السلطات التي تؤسس للشرعية السياسية، ومن بين هذه السلطات: السلطة العقلانية أو القانونية Rational- Legal Authority، والسلطة الكارزمية Charismatic Authority، والسلطة التقليدية Traditional Authority. وفيما يلي نحاول توضيح الفرق بين هذه الأنواع.

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **السلطة العقلانية- القانونية** | **السلطة الكارزمية** | **السلطة التقليدية** |
| هي السلطة التي تستمد شرعيتها من القانون، ويكون الخضوع لهذه السلطة بمثابة الخضوع للقانون. وفي السياسات الحديثة نجد أن الدستور هو أساس السلطة العقلانية، ومن يصل إلى السلطة وفق الدستور هو الذي يملك شرعية الحكم، ويمارس سلطته استناداً إلى قواعد الدستور/ القانون، وليست القوانين الشخصية، ما يعني ان سلطته تكون محددة.  ويرى ويبر أن السلطة العقلانية القائمة على القانون لا على الأهواء الشخصية هي التي نقلت أوروبا من مرحلة النظام الإقطاعي إلى مرحلة الدولة. | تشير الكاريزما إلى مجموعة الخصائص والصفات غير الاعتيادية التي يملكها شخص معين، والذي يُسمى "بالقائد الكاريزمي" ويستمد سلطته من الاعتقاد الشعبي بقدراته غير الاعتيادية التي يحقق بها شخصيته. وفي العصر الحديث؛ يتم إطلاق هذه الصفة على كل قائد يتمتع بصفات تميزه عن غيره من السياسيين.  ويشير ويبر إلى أن هذا النوع من القادة يظهر عندما تمر المجتمعات العقلانية بأزمات، وتصبح المؤسسات السياسية غير قادرة على القيام بواجباتها؛ وبالتالي تظهر القيادات السياسية أو الدينية أو الاجتماعية التي تدعو إلى التغيير وإعادة تطوير النظام السياسي.  والشرعية التي يتمتع بها هذا القائد تنبع من اعتقاد المحكومين بصفاته الخارقة التي لا يتمتع بها الأفراد العاديون، وتظهر هذه الصفات من خلال تحقيق بعض الإنجازات أو تحقيق الانتصارات في الحروب.  إلا أن هناك العديد من الإشكاليات التي تعاني منها السلطة الكاريزمية؛ ذلك أنها لا تعتمد على المؤسسات السياسية والعمل المؤسساتي، وتصبح السلطة مرتبطة بشخص واحد فقط. كما أن هذا النظام لا يستند على قواعد متفق عليها وإنما يعتمد على الإيحاء، ما يعني أنه لا يتسم بالعقلانية. بالإضافة إلى أن السلطة قد تتعرض للتلاشي إذا لم تتواجد الأدلة التي تدعم باستمرار الصفات الخارقة التي يتمتع بها الحاكم. | تستمد هذه السلطة شرعيتها من التقاليد التي يؤمن أفراد المجتمع بقدسيتها وقوتها. وبالنظر إلى تاريخ السلطة نجد أنه في الماضي سادت فكرة أن الإله هو مصدر السلطة، والحاكم ظل الإله في الأرض، ونجد كذلك السلطة الأبوية أو سلطة الأب أو سلطة رئيس القبيلة، وغيرها من السلط التي تقوم على التقاليد الموروثة.  ويرى ويبر أن السلطة التقليدية تعمل على إضعاف مواقف ونشاطات الأفراد الواعية أو العقلانية، وتعتمد على الامتيازات المطلقة التي يتصرف بها الحكام كيفما يشاؤون. |

وهكذا نكون قد تعرفنا على أهم أنواع السلط التي حددها ماكس ويبر، وأهم مصادر الشرعية التقليدية التي تستمد منها كل سلطة شرعيتها. وهنا يمكننا التساؤل عن مدى تحقيق الشرعية السياسية في العالم المعاصر، الذي يختلف مع عالم وستفاليا في الانفتاح الكبير الذي أتاحته العولمة والتعاون الواسع بين الدول على مستويات عدة.

فنجد العديد من التكتلات العالمية التي تضم مجموعة من دول العالم مثل الأمم المتحدة، والتكتلات القومية التي تضم الدول التي تجمع بينها سمات وروابط مشتركة قد تكون قومية أو عرقية مثل الاتحاد الأوروبي الذي يقتصر على الدول الأوروبية، وجامعة الدول العربية التي تخص الدول العربية، وغيرها من التكتلات. ويتفرع عن كل منظمة مجموعة من المؤسسات التي تنظم العلاقات بين الدول الأعضاء في مجالات معينة. كما أن السلطة السياسية المعاصرة لا تعد تعتمد فقط على الدستور الداخلي؛ وإنما تتعامل كذلك وفق المعاهدات والمواثيق الدولية التي تُلزم الدول المنضمة إلى تحالفات معينة باحترام مجموعة من المواثيق والقواعد المنظمة لهذه التحالفات.

وفي الوقت ذاته؛ لا يمكننا الحديث عن تلاشي مصادر الشرعية التقليدية؛ ذلك أن كل سلطة سياسية في دولة ما تخضع لقوانين داخلية تنظم أسس الحكم واستعمال القوة وغيرها. ولكننا وبالعودة إلى نماذج ماكس ويبر لشرعية السلطة السياسية؛ نجد أن هذه النماذج لا تزال قائمة إلى الآن؛ فنجد الدول التي تعتمد على السلطة العقلانية- القانونية، وهي الدول التي تتبع الديمقراطية وتحترم المؤسسات والعمل البيروقراطي المنظم للسلطة السياسية، وفي مقابل ذلك نجد الدول التي تعتمد على القانون كصيغة شكلية لتنظيم السلطة السياسية، ليكون الاعتماد الفعلي على القائد أو السلطة الكاريزمية، ويتم تعديل القوانين وتطويعها بما يخدم رؤي هذا القائد، والأمر ذاته ينطبق في حالة السلطة التقليدية.

وعلى المستوى العالمي، ومع وجود العديد من المواثيق التي تحدد نظام العلاقات الدولية وتحدد كذلك الحقوق والواجبات التي يتعين على الدول الأعضاء الالتزام بها؛ إلا أننا نلاحظ عدداً من الخروقات لهذه المواثيق، والتي تكون أحياناً من الدول التي تدافع عن المواثيق العالمية وسلام النظام الدولي. يمكننا هنا أن نستشهد بعدد من الحروب والصراعات التي حدثت خلال الثلاثين سنة الأخيرة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، والتي لم يحدها النظام العالمي، وإنما وفي بعض الحالات أدى إلى تفاقمها. ونذكر هنا على سبيل المثال الغزو الأمريكي- البريطاني للعراق، والذي أدى إلى نتائج كارثية على مستوى النظام السياسي والبنية المجتمعية في العراق.

إذن يمكننا القول إن العولمة أضافت مصادر شرعية جديدة للأنظمة السياسية، إلا أننا وفي الوقت نفسه، نلاحظ انتقائية على مستوى التطبيق؛ فأحياناً يستخدم النظام الدولي هذه المعايير كمبرر للتدخل السياسي والعسكري في بعض الدول لعدم احترام أنظمتها السياسية لمصادر الشرعية التقليدية )الدستور والقوانين الداخلية( أو الحديثة )القوانين والمعاهدات الدولية، مواثيق حقوق الإنسان،..(، وفي أحيان أخرى يتواطأ مع أنظمة أخرى لا تحترم هذه المصادر الشرعية ذاتها، ويمكننا هنا الإشارة إلى بعض التصنيفات التي يعتمدها النظام الدولي على غرار تقسيم الدول إلى )متقدمة، نامية، متخلفة( وفق معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية، ومدى احترامها للقوانين والمعاهدات الدولية وغيرها من المواثيق، وبالتالي يضع شروط التدخل في كل دولة وفق حالتها. فالمسألة هنا تبدو وكأنها نسبية وفقاً للمصالح الدولية.